

State of Kuwait



دولة الكويت

١٨ أكتوبر ٢٠١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

نبيل نوري الفضل

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على السادة الأعضاء

علي محمد  
٢٠١٥/١٠/١٨

## اقتراح بقانون

### بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون

### رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

### (مادة أولى)

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه النص التالي :

يحظر القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة (٢٩) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء، على كراهية أو ازدراء أو الحط من كرامة أو اعتبار أي فئة من فئات المجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب أو وصف الغير بأوصاف طائفية أو نسب الغير إلى جنسية غير التي يحملها، أو التحريض على عمل من أعمال العنف لهذا الغرض، أو إذاعة أو نشر أو طبع أو بث أو إعادة بث أو إنتاج أو تداول أي محتوى أو مطبوع أو مادة مرئية أو مسموعة أو بث أو إعادة بث إشاعات كاذبة تتضمن ما من شأنه أن يؤدي إلى ما تقدم.

State of Kuwait



دولة الكويت

**(مادة ثانية)**

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

**(مادة ثالثة)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**

**المذكرة الإيضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون**  
**رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية**

في ١٦ أكتوبر ٢٠١٢ صدر المرسوم بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية تلبيةً لما قضت به المادة (٢٩) من الدستور بأن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وأنه لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. وبالرغم من وجاهة الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بالقانون المشار إليه وما حققته من ردع صارم قطع دابر الفتنة، إلا أن المجتمع لا زال يعاني من أفعال بعض الأفراد التي فيها مساس بالوحدة الوطنية، عندما يطرق هؤلاء الأفراد مخرجاً لهم ينفذون من خلاله من الردع المقضي به في المرسوم بالقانون بشأن حماية الوحدة الوطنية، فنجدهم يغمزون ويلزمون فئات من المجتمع دون أن يطالهم نص التجريم، وذلك عندما يوجه الازدراء لأفراد من الفئة دون الفئة بأكملها وهنا تكمن علة النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه.

لذلك فإن الاقتراح بقانون جاء لسد المنافذ على النفوس الخبيثة التي لا تألوا جهداً في إثارة النزعات الطائفية والقبلية من خلال ازدراء أفراد من فئات المجتمع، واقتضى ذلك إعادة صياغة نص الفقرة الأولى من المرسوم بالقانون المشار إليه لتشمل أيضاً حظر وصف الغير بأوصاف طائفية أو نسب الغير إلى جنسية غير التي يحملها.

ويقصد بذلك أن يقوم الجاني بوصف الغير أياً كان بالوهابي أو الناصبي أو الرافضي أو الصفوي، والتي أصبحت معول هدم للوحدة الوطنية للمجتمع الكويتي، أو أن ينسب الجاني



State of Kuwait

دولة الكويت

للغير جنسية دولة أخرى ازدراءً لهذا الغير أو للخط من كرامته أو اعتباره بالرغم من عدم صحة هذا التسبيب.

أما باقي فقرات نص المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ فتظل باقية كما هي إذ أنها فقرات تعزز ما هو محظور بمقتضى المادة.

أما المادتان الثانية والثالثة من الاقتراح بقانون فقد قضت كل منهما بأحكام تنفيذية، حيث نصت المادة الثانية بأن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، في حين نصت المادة الثالثة بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، وأن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.